الصباح الاقتصادية
12
العدد 2154 - السنة الثامنة
الثلاثاء 16 رجب 1436 - الموافق 5 مايو 2015
Tuesday 5 May 2015 - No.2154 - 8th Year

السعري اقترب من مستويات الدعم المستهدفة على المدى القصير

ضغوط بيعية تعصف بمؤشرات البورصة الكويتية

الضغوط البيعية تربك البورصة

تراجعت مؤشرات البورصة الكويتية في جلسة، أمس الاثنين، بالتزامن مع حركة تصحيح مستحقة جراء عمليات بيعية، بعد الارتفاعات التي شهدتها الأسهم الصغيرة وبعض التشغيلية خلال الجلسات الماضية، بحسب محللين.

وهبط المؤشر السعري أمس، حيث سجل تراجعا نسبته 0.02% إلى 6388 نقطة خاسرا 1.51 نقطة. كما تراجع المؤشر الوزني بنسبة 0.55% خاسرا 2.41 نقطة، بالغا 433.37 نقطة، وانخفض مؤشر «كويت 15» بنحو 0.7%، ما يوازي خسارة 7.42 نقطة إلى 1051.86 نقطة.

وقال نواف العون مستشار التحليل الفني لحركة أسواق المال «التراجع الذي تم في جلسة، أمس، أدخل مؤشرات السوق الكويتي والسعري على الأخص في موجة تصحيحية قصيرة متذبذبة مستحقة بعد سبعة ارتفاعات متتالية».

وأوضح «العون» أن السعري اقترب من مستويات الدعم المستهدفة على المدى القصير والتي هي عند 6360 أو إلى 6332 نقطة، متوقعا بعدها أن يعاود صعوده بعد عملية الارتداد إن تم التصحيح.

ونوه «العون» إلى أنه في حالة استكمال السعري للتراجع في الجلسات القادمة موجة طويلة تستمر إلى 6290 أو 6246 نقطة، مضيفا أن هذا الأمر لا يتوقعه.

وبين «العون» أن السعري، أمس، من الناحية الفنية فشل في تجاوز المستوى الذي أنهاه عنده جلسة الأمس، وهو مستوى 6414 والذي إن تم ذلك في الجلسات القادمة سيكون الهدف 6480 ومنه إلى 6555 نقطة كأهداف قصيرة.

وأما عن المؤشر الوزني فقال «العون» نجد الأسهم القيادية وأسهم المصارف على الأخص والتي لها التأثير الأكبر والمسيطر على حركة هذا المؤشر مازالت غائبة عن حضورها في مجريات تداول الجلسة منذ عدة أسابيع الأمر الذي يجعلنا نلحظ عمليات الشراء المتركزه على الأسهم الصغيرة وبعض التشغيلية المضاربية والتي أصبحت تستحوذ على نسبة كبيرة من سيولة الجلسة بشكل عام لو ما قورنت في النسبة التي استحوذت عليها الأسهم القيادية أو الأسهم التي تندرج تحت مؤشر كويت 15.

ومن الناحية الفنية قال «العون» إن «المؤشر الوزني متذبذب بين الدعم والمقاومة ويتداول بشكل أفقي أو جانبي بين المقاومة 437 والدعم والذي نتوقع الإرتداد منه عند 427 نقطة، واصفا بالمستوى المهم وفي حال كسره ستكون إشاره سلبية لمواصلة الهبوط إلى مستويات أقل من 420 وهو سيناريو صعب تحقيقه في الوقت الحالي».

وتصدر قطاع البنوك قائمة التراجعات بنسبة 0.95%، فيما احتل صدارة القائمة الخضراء قطاع التأمين بنسبة 1.95%.

وجاء على رأس تراجعات الأسهم سهم «تمويل خليج» بنسبة 7.46% إلى 62 فلسا، فيما جاء سهم «دلقان» المدرج بالسوق الموازي على رأس الارتفاعات بنسبة 30% إلى 130 فلسا.

وشهدت مستويات السيولة تراجعا بلغت نسبته 5.6% تقريبا إلى 19.36 مليون دينار مقابل نحو 20.5 مليون دينار كانت في الجلسة السابقة، وهبطت الأحجام بنسبة 13.9% لتصل إلى 252.73 مليون سهم مقابل 293.38 مليون سهم بجلسة، أمس الأحد، ووصلت الصفقات أمس إلى 4938 صفقة.

وحل سهم «هيتس» في صدارة الأنشط من حيث الكميات لثاني جلسة على التوالي، بعد تجاوز حجم تداولاته 45.16 مليون سهم، محققا سيولة بلغت 1.55 مليون دينار تقريبا، متراجعا بنحو 4.29% عند مستوى 33.5 فلس.

وتصدر سهم «تمويل خليج» النشاط من حيث القيم بسيولة تقدر بحوالي 2.5 مليون دينار عبر كميات بلغت 39 مليون سهم تقريبا، متراجعا بنسبة 7.46% إلى 62 فلسا.

الغرفة تشارك في منتدى «الرؤية الاقتصادي 2015»

وفد الغرفة خلال المؤتمر

تحت رعاية علي بن مسعود السنيدي وزير التجارة والصناعة بسلطنة عمان ، وبتنظيم من غرفة تجارة وصناعة عُمان، وبتنفيذ من قبل جريدة الرؤية،عُقد منتدى» الرؤية الاقتصادي 2015»، تحت عُنوان «عُمان.. فرص الاستثمار» بالعاصمة مسقط ، حيث شاركت غرفة تجارة وصناعة الكويت بوفد يترأسه عبدالوهاب محمد الوزان-النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت ، و محمد حمود الفجي - عضو مجلس الادارة ، ديوس فيصل الديوس - عضو مجلس الادارة ، حمد جراح العمر - نائب المدير العام ، فهد محمد الصغير - رئيس قسم بإدارة العلاقات التجارية .

حيث هدف المنتدى الى مناقشة آفاق جديدة من قبل مجموعة الإقتصاديين والخبراء وصناع القرار من داخل وخارج سلطنة عمان ، لوضع محفزات جديدة للنهوض تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي. وتفعيل دور الشراكة بين القطاع العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة ، كما شارك في المنتدى -في دورته الرابعة- غرف التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي و عددٌ من الرؤساء التنفيذيين والخبراء والأكاديميين ،كما تطرق المنتدى الى ثلاثة محاور رئيسية تسعى إلى التعريف بالفرص الإستثمارية المتعددة بمختلف القطاعات ، حيث شهد المحور الأول «مقومات نجاح الفرص في القطاعات الاستثمارية»، تقديمَ ورقة عمل لوزارة السياحة لعرض والتعريف بالفرص الاستثمارية في القطاع، وايراز خطوات الوزارة من اجل تشجيع الاستثمارات السياحية. وعقبه عقدت جلسة نقاشية بعنوان «أمالنا السياحية وفرص الاستثمار» ناقشت أفضل الممارسات التي تهيئ مزيدًا من الفرص الاستثمارية في قطاع السياحة.

كما سلط المحور الثاني الضوء على الإستثمار في الصناعات الغذائية في السلطنة، وتضمّن تقديم ورقة عمل على الفرص الواعدة في مثل هذا النوع من الاستثمارات ، وبعدها عقدت جلسة نقاشية بعنوان «فرص الاستثمار في الصناعات الغذائية» ، حيث استعرضت عددًا من النقاط المتعلقة بمدى كفاية التسهيلات المقدمة بقطاع الاستثمار، وما يحتاجه القطاع لجذب المزيد من الاستثمارات، والتحديات التي تعترض طريق المستثمرين ، ومدى جاهزية المناطق الصناعية لاستيعاب مشاريع الصناعات الغذائية.

وفي الجلسة الثالثة بين الدور الاستثماري الغير تقليدي للبنوك، بجانب دور الصناديق الاستثمارية في تبني مشاريع استثمارية ريادية . وختتم المنتدى أعماله بمناقشة تنوّع مجالات الاستثمار، وأهمية ذلك في إتاحة الفرصة للقطاع الخاص الخليجي للاستفادة من الفرص الاستثمارية في سلطنة عمان، وكذلك مُناقشة أهمية الخصخصة لتعزيز الدور التنموي للاستثمار.

مجموعة بنك برقان تعلن عن نتائجها المالية للربع الأول من 2015

اعلنت مجموعة بنك برقان عن نتائجها المالية للربع الأول من عام 2015 عاكسة استمرار البنك بالنمو بوتيرة أسرع من وتيرة النمو بالسوق وسياسة التحفظ الاحترازية المتمثلة بتقوية نسب التغطية لدى البنك في ظل التحديات المعقدة التي تواجه البيئة التشغيلية الاقليمية، فقد بلغ صافي أرباح المجموعة 17.5 مليون دينار كويتي كما حققت ربحية السهم 6 فلس. وارتفع الدخل التشغيلي للمجموعة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليصل إلى 70.5 مليون دينار كويتي مسجلاً نموا بلغ 14% وقد ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل خصم المخصصات بواقع 12% لتصل إلى 38.2 مليون دينار كويتي.

لقد عكست البيانات التي تضمنتها النتائج المالية ارتفاع الأداء العام بالربع الأول في مختلف المؤشرات الرئيسية على مستوى المجموعة وذلك من خلال ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 14% لتصل الى 47.4 مليون دينار كويتي، إلى جانب زيادة صافي الرسوم والعمولات بنسبة 6% لتصل إلى 11.6 مليون دينار كويتي.

هذا وقد علق السيد ماجد عيسى العجيل، رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان على هذه النتائج قائلا: « مرة أخرى ، إن التطبيق الممتاز للخطة الإستراتيجية هو السر وراء النمو المتواصل لمجموعة بنك برقان في جميع أسواقها المحلية والإقليمية وقطاعات أعمالها.»

وأضاف العجيل: «مازالت المؤشرات المالية الرئيسية للمجموعة في اتجاهها الصحيح، فالعمليات الإقليمية تساهم بنسبة 53% من اجمالي الإيرادات، كما أن الميزانية العامة قوية فجودة الأصول في تحسن مستمر، حيث بلغت نسبة الأصول الغير منتظمة (صافي الضمانات) إلى إجمالي التسهيلات 1.7% وبنسبة تغطية عالية بلغت 266 مليون دينار كويتي متضمنة أكثر من 100 مليون دك مخصصات احترازية عاكسة نسبة تغطية أكثر من 200%. وبلغ معدل كفاية رأس المال عن الفترة المنتهية في 31 مارس 2015 إلى 13.3% (3). و نسبة السيولة عالية وهي من الأقوى مقارنة بالمنافسين حيث بلغت أكثر من 30% عن نفس الفترة».

ماجد العجيل

المجموعة مستمرة في تقوية نسب التغطية احترازيا في ظل الظروف المعقدة للبيئة التشغيلية الاقليمية

وختم العجيل «بالنيابة عن مجلس الإدارة ، أغتنم هذه الفرصة لشكر عملائنا ومساهمينا على ثقتهم المتواصلة بإمكانياتنا وقدراتنا، وأشكر فريق الإدارة التنفيذية على قيادتهم و تطبيقهم الممتاز للخطة الإستراتيجية العامة وأشكر موظفينا على دعمهم وتفانيهم المستمر.»

وتشمل البيانات المالية نتائج عمليات مجموعة بنك برقان في الكويت، بالإضافة إلى حصتها من عمليات المصارف التابعة لها، والتي تشمل البنك الاردني الكويتي وبنك الخليج الجزائر وبنك برقان - تركيا ومصرف بغداد وبنك تونس العالمي التي يمتلك بنك برقان الحصة الكبرى فيها. وتتمتع مجموعة بنك برقان بشبكة فروع اقليمية متنامية مكونة من أكثر من 235 فرعا في الكويت وتركيا والاردن والجزائر والعراق وتونس ولبنان وفلسطين.

البنك التجاري يحصل على جائزة «التميز والإنجاز المصرفي العربي للعام 2015»

جانب من التكريم

على هامش أعمال المؤتمر المصرفي العربي لعام 2015 تحت عنوان «التمويل من أجل التنمية» الذي أقيم في القاهرة - جمهورية مصر العربية مؤخرا - والذي تزامنت فعالياته مع الاجتماع الثاني والأربعين للجمعية العمومية لاتحاد المصارف العربية، قام الاتحاد الدولي للمصرفيين واتحاد المصارف العربية بتكريم البنك التجاري الكويتي بجائزة « التميز و الإنجاز المصرفي » وذلك بحضور نائب رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد دعيج الصباح الذي تسلم الجائزة من جوزيف طربيه رئيس منظمه الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب والأستاذ محمد بركات رئيس اتحاد المصارف العربية.

وقد هدف المؤتمر المصرفي العربي لعام 2015 إلى البحث في آفاق تمويل التنمية من خلال إعادة ترتيب المنطقة العربية. كما أن تعزيز التعاون والتنسيق العربي مع المنظمات الإقليمية والدولية، من خلال دعم مؤسسات العمل العربي المشترك وتعزيز قدراتها من أجل تمكينها من المشاركة الفعالة في تنفيذ المبادرات والمشروعات العربية المشتركة كان على رأس الموضوعات التي تناولها المؤتمر.

وحضر حفل التكريم حشد كبير من كبار المصرفيين و الشخصيات العاملة في المجال المصرفي حيث كان هذا التكريم تقديرا للإنجازات التي تحققها المصارف العربية في كافة المجالات.

وقد صرح الشيخ أحمد دعيج الصباح قائلا «أن حصول البنك التجاري الكويتي على جائزة التميز والانجاز المصرفي العربي للعام 2015 إنما هو خير دليل على الدور الذي يقوم به البنك في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وهذا ما يؤكد على القوة التي يتمتع بها البنك التجاري. كما أضاف أن هذا التقدير يمثل تكريما لجميع العاملين والمساهمين بالبنك وتتويجا لجهودهم الدائمة في تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية والحلول التمويلية التي يوفرها البنك لجمهور العملاء.

هذا وكان الشيخ أحمد دعيج الصباح قد تحدث العديد من وسائل الإعلام المصرية التي قامت على تغطية الحدث حيث سلط الضوء على آفاق العمل التي يشهدها البنك التجاري في مصر عن طريق دراسة تمويل العديد من المشروعات الهامة التي جاري تنفيذها في مصر خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها مصر وتحفيز الاستثمار العربي لدعم أهدافها التنموية.

وقد تم الإعلان عن ترشيح البنك وفوزه بهذه الجائزة من قبل لجنة تحكيم ضمت خبراء في الصناعة المصرفية يمثلون العديد من المؤسسات المالية المرموقة. ويأتي فوز البنك بهذه الجائزة ليعكس المكانة الراسخة التي يتمتع بها في السوق المصرفي كونه ثاني أقدم البنوك الكويتية تأسيسا حيث يقدم البنك مجموعة مبتكرة من الخدمات المصرفية التي تتناسب مع احتياجات العملاء ويسعى لتمويل المشاريع الرائدة في الكويت وتمويل مشاريع البنية التحتية التي تطرحها الدولة في إطار خطة التنمية.

1.8 مليار دينار قيمة المشاريع التي تم ترسيتها في الكويت خلال الربع الأول

أصدرت حكومة الكويت في 29 مارس من العام 2015 عددا من اللوائح الخاصة بقانون مشاريع الشراكة بين القطاعي العام والخاص الصادر في العام 2014، لتعلن بذلك انطلاق مشاريع الشراكة بين القطاعين التي طال انتظارها. وتتيح هذه اللوائح الفرصة لهيئة مشروعات الشراكة بين قطاعي العام والخاص البدء بترسية مشاريع الشراكة المؤجلة والتي تقدر قيمتها عند 6 مليارات دينار، وحسب ما تشير إليه التقارير الصحفية، من المحتمل أن تكون أولى المشاريع التي يتم ترسيتها تحت مظلة القانون الجديد هي المرحلة الأولى من مشروع مياه الصرف الصحي في المنطقة الجنوبية من الكويت (أم الهيمان) ومشروع معالجة النفايات الصلبة في كبد. كما أصدرت الهيئة طلبا لترسية المرحلة الثانية من محطة الزور الشمالية لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه إلا أن هذا المشروع يخضع لقانون آخر تم إصداره في العام 2012 وقد تم ايضا تعديله مؤخرا ليعطي الحكومة مرونة أكبر من حيث تنفيذ مشاريع الطاقة.

ويشير موقع «ميد» للمشاريع ان الكويت قد أرست عقودا بلغت قيمتها 1.8 مليار دينار (ما يساوي 6 مليارات دولار) خلال الربع الأول من العام 2015. كما بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع في الكويت (المشاريع المخططة وتلك التي في مرحلة التنفيذ) اعلى مستوى لها منذ العام 2010 مسجلة نموا تجاوز 68 مليار دينار (230 مليار دولار) بحلول نهاية الربع الأول من العام 2015.

وفيما يلي تفصيل لأهم المشاريع الممنوحة خلال الربع الأول من العام 2015:

وتأمل شركة البترول الوطنية الكويتية أن تستكمل نجاحها بعد أن منحت مشروع الوقود النظيف بقيمة 3.4 مليون دينار خلال الربع الأول من العام الماضي، وذلك من خلال منح مشروع المصفاة الجديدة بقيمة 4 مليارات دينار في العام 2015. وفور الانتهاء من مشروع مصفاة الزور الجديدة، ستتضاعف الطاقة التكريرية في الكويت.

في الوقت نفسه، منحت شركة نفط الكويت المسؤولة عن عمليات التنقيب وإنتاج النفط في الكويت المرحلة الأولى من مشروع النفط الثقيل خلال الربع الأول من العام 2015. وتم منح المشروع الذي بلغت قيمته 1.2 مليار دينار (4 مليارات دولار) لشركة «بتروفاك» في بريطانيا خلال شهر فبراير. وتأمل شركة نفط الكويت استخراج 65 الف برميل من النفط الثقيل يوميا من صحراء الكويت الشمالية بحلول السنة الخامسة على استكمال المشروع.

وتشير ميد للمشاريع أنه قد تم ترسية مشروع مستشفى الجهراء التي تبلغ قيمته 380 مليون دينار (1.2 مليار دولار) بعد أن أعاد الديوان الأميري إحياء المشروع في يناير من العام 2015. كما منح الديوان الأميري أيضا مشروعا بقيمة 6 ملايين دينار (27 مليون دولار) لإصلاح وإعادة تجديد استاد جابر المخصص لبطولة كاس الخليج القادمة والمزعم إقامتها في نوفمبر من العام 2015.

وأصدرت الحكومة في أبريل من العام 2015 عددا من اللوائح التابعة لقانون رقم 113 للعام 2014 الذي يتيح للقطاع الخاص فرصة الإسهام في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية. وسيتمكن الآن القطاع الخاص من شراء وتطوير الأراضي التابعة للهيئة العامة للرعاية السكنية وبيعها (بسعر محدد) لمن هم على قائمة الانتظار لدى المؤسسة. ومن المفترض أن تؤدي هذه الخطوة إلى الإسراع من استكمال الهيئة العامة للرعاية السكنية مشاريعها. وتعمل الهيئة حاليا أيضا على مشروعي مدينتي الخيران والمطلاع. وتهدف الحكومة إلى البدء بتوزيع الوحدات السكنية في المطلاع بحلول العام 2016 حسب ما اشار إليه وزير الإسكان.

وتلقت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم تشكيلها مؤخرا موافقة مبدئية على اثنين من مشاريعها في التاسع من أبريل: مشروع محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه والمرحلة الثانية من مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه. ومن المفترض أن يساهم تنفيذ المشروعين في رفع القدرة الانتاجية للطاقة بواقع 1.500 ميغا واط ورفع القدرة الانتاجية لتقطير المياه بواقع 102 مليون غالون امبريالي يوميا لكل محطة.

وتشير ميد للمشاريع أن الحكومة في صدد تحويل مشروع مبنى الركاب 2 الجديد التابع لمشروع توسعة مطار الكويت الدولي إلى نظام التشييد والتشغيل والتحويل أو ما يعرف «بالبي أو تي» تحت قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. واستلمت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص العديد من المشاريع الأخرى التي من ضمنها مشروع المترو ومشروع السكك الحديدية.